

Unofficial Arabic Translation
Kurdistan Regional Government's Response to Human Rights Watch

From: Dindar Zebari <[REDACTED]@[REDACTED]>

Date: 25 February 2018 at 11:00:52 GMT-5

To: Belkis Wille <[REDACTED]@hrw.org>

Cc: smdzayee <[REDACTED]@[REDACTED]>, "Falah M. Bakir" <[REDACTED]@[REDACTED]>, Fuad Hussein <[REDACTED]@[REDACTED]>

Subject: Clarification on the Upcoming HRW Report for Comment

عزيزتي بلقيس،

شكرا لك على رسالتك.

بموجب قانون التظاهر رقم 17 لعام 2010 الصادر عن البرلمان الكردستاني، يحق للمواطنين التظاهر طالما ظل التظاهر في إطار القانون. يحدد القانون رقم 17 الإجراءات الواجب على المتظاهرين اتباعها، مثل توقيت التظاهر ومكانه والغرض منه.

تتعلق المادة 3 من القانون بمنح التصاريح للمظاهرات. تمت مخالفة بنود المادة 3 أثناء التظاهرات المذكورة في الفترة من 18 إلى 23 ديسمبر/كانون الأول 2017. في حين يجري التشجيع على حرية التجمع والتعبير والتظاهر، فالقانون يُطالب بأن يتم تنظيم المظاهرات الكبيرة عن طريق تصريح من الحكومة. هذا من أجل ضمان سلامة جميع المدنيين، من المتظاهرين وممن هم ضد مطالبات المتظاهرين.

تتحمل قوات أمن إقليم كردستان مسؤولية حماية الاستقرار وسلامة جميع المدنيين أثناء أية أعمال عنف. تتواجد قوات الأمن لمنع انتشار العنف و/أو الأعمال غير القانونية التي قد يرتكبها متظاهرون خارجون على القانون.

ارتكب متظاهرون عديدون أعمال عنف أثناء تلك المظاهرات. تم تدمير ممتلكات عامة وهوجمت وأحرقت بنايات حكومية، وتم نهب عدة أماكن عامة أثناء التظاهر.

التزمت قوات أمن السليمانية ضبط النفس والتسامح لدرجة كبيرة أثناء المظاهرات. تم القبض على عدد من الناس مؤقتا لمنع انتشار العنف فيما ساعدت القوات أيضا في حماية آخرين، وما إن أصبح الوضع مستقرا تم إخلاء سبيلهم دون تحقيق أو اتهامات.

كانت قوات الأسايش مراعية للغاية لظروف المقبوض عليهم، ورغم أنهم تجاوزوا عدة قوانين، فقد كان هدف القوات استعادة السلم ومنع انتشار العنف وضمان سلامة الجميع خلال عملية التظاهر. نظرا للأعمال العنيفة أعلاه، كان من الممكن محاكمة الموقوفين والحكم عليهم بالسجن من عام إلى عامين.

مع أطيب التحية،

د. دندار زيباري
منسق حكومة إقليم كردستان للدفاع الدولي
مجلس الوزراء